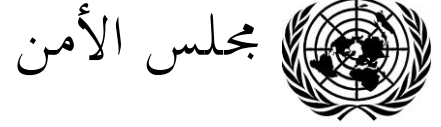


Distr.: General
21 November 2014
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٣١٨ التي عقدها مجلس الأمن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في سياق نظره في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد قلقه البالغ إزاء تفشي إيولا على نطاق غير مسوق في أفريقيا، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإزاء تأثير فيروس إيولا في غرب أفريقيا، ولا سيما في سيراليون وغينيا وليبيريا. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدول الأعضاء في المنطقة لما قدمته من مساهمات حاسمة وما تعهدت به من التزامات هامة بمواصلة قيادة الجهود المبذولة في الميدان من أجل التصدي لتفشي إيولا، وكذلك بمعالجة ما لتفشي إيولا من تداعيات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وإنسانية في المجتمعات المحلية، بما في ذلك في الأمن الغذائي، وتلبية الحاجة إلى التخطيط لتعافي المنطقة في الأجل الطويل، وذلك بدعم جهات عدة منها لجنة بناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن استمرار الحاجة إلى بذل جهود حثيثة فيما يتعلق باقتفاء أثر محالطي المصابين والتعبئة الاجتماعية وإشراك المجتمعات المحلية، وخاصة خارج المناطق الحضرية الرئيسية في البلدان الأكثر تضررا.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيولا تعزيز التنسيق مع حكومات سيراليون وغينيا وليبيريا وجميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الشركاء الثنائيون والمنظمات المتعددة الأطراف، ومنها اتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، من أجل تحديد الثغرات التي تعترى جهود التصدي للأزمة بسهولة أكبر، والاستفادة من



جميع المساعدات المقدمة في إطار التصدي لإيبولا بشكل أوفى وأكثر كفاءة وخاصة على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تعجيل الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وجود البعثة وأنشطتها على مستوى المناطق والمقاطعات خارج العواصم.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حالات الإصابة بفيروس إيبولا المبلغ عنها مؤخرا في مالي. ويقر مجلس الأمن بالخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة مالي، بما في ذلك تعيين منسق الشؤون المتصلة بحالات إيبولا ليتولى قيادة جهود التصدي المبذولة على صعيد الحكومة ككل. ويؤكد مجلس الأمن على أهمية تأهب جميع الدول الأعضاء لكشف ما يُشتبه فيه من حالات الإصابة بفيروس إيبولا والوقاية منه والتصدي له وعزل المصابين به والتخفيف من آثاره سواء داخل الحدود أو غيرها، وكذلك أهمية تعزيز تأهب جميع بلدان المنطقة. ويشير مجلس الأمن إلى لوائح الصحة الدولية (٢٠٠٥)، التي تهدف إلى تحسين قدرة جميع البلدان على كشف جميع تهديدات الصحة العامة وتقييمها والإبلاغ عنها والتصدي لها.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا من أجل توفير القيادة والتوجيه بصفة عامة للأعمال التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تقوم الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في غرب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع البعثة وفي حدود ولاية وقدرات كل منها، بتقديم المساعدة العاجلة لحكومات البلدان الأكثر تضررا.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود الحاسمة والبطولية والمجردة من الأنانية التي يبذلها طليعة المتصددين لوباء إيبولا في أفريقيا الغربية، بما في ذلك العاملون الوطنيون في مجالي الصحة والإغاثة الإنسانية، والمربون، وأعضاء أفرقة الدفن، وكذلك العاملون الدوليون في مجالي الصحة الدولية والإغاثة الإنسانية الذين تساهم بهم الدول الأعضاء من مختلف المناطق والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. ويعرب مجلس الأمن عن تعازيه لأسر ضحايا وباء إيبولا، بمن فيهم المتصدون الوطنيون والدوليون للوباء. ويحث مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية على مواصلة تلبية الحاجة الماسة

للموظفين الطبيين، وسد العجز في المجالات الرئيسية ومنها الحاجة إلى موظفين من ذوي الخبرة في مجالي الصرف الصحي والنظافة الصحية.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الحاسمة لتطبيق الترتيبات الأساسية الرامية إلى تيسير نشر العاملين في مجالي الصحة والإغاثة الإنسانية في البلدان المتضررة على نحو فوري ومستدام ودون عراقيل، ويشمل ذلك قدرات الإجلاء الطبي، وتوفير العلاج ووسائل النقل. ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتوفير قدرات الإجلاء الطبي للعاملين في مجالي الصحة والإغاثة الإنسانية، بالإضافة إلى سائر خيارات العلاج في مكان وقوع الإصابة.

”ويشير مجلس الأمن إلى الجهود الجبارة التي يبذلها المجتمع الدولي بغية توسيع نطاق الاستجابة المنسقة لوباء إيولا، والتقدم الهام المحرز في الميدان نتيجة لهذه المساهمات. وفي هذا الصدد، يشيد مجلس الأمن بالدول الأعضاء التي افتتحت وحدات للعلاج بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، والتي وفرت أشكالا أخرى من الدعم في البلدان المتضررة. ويحث مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء والشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف على الإسراع في توفير الموارد والمساعدة المالية، بالإضافة إلى المختبرات المتنقلة، والمستشفيات الميدانية من أجل تقديم الرعاية الطبية غير المتعلقة بوباء إيولا، والعاملين السريريين المخصصين والمدرين والخدمات السريرية في وحدات العلاج من فيروس إيولا ووحدات العزل، والعلاجات واللقاحات ووسائل التشخيص اللازمة لعلاج المرضى والحد من الإصابة بفيروس إيولا أو انتقاله أو منع الإصابة به أو انتقاله، ومعدات الوقاية الشخصية لطليعة المتصددين للوباء. ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، إلى تيسير تقديم تلك المساعدة على الفور إلى أكثر البلدان تضررا.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الطابع الدينامي للاحتياجات على الأرض في البلدان الأكثر تضررا يتطلب من المجتمع الدولي أن يتوخى المرونة في استجابته على نحو يمكنه من التكيف مع الاحتياجات المتغيرة والاستجابة على نحو سريع للموجات الجديدة من الوباء.

”ويحث مجلس الأمن بقوة الدول الأعضاء وشركات الطيران والشحن البحري على المحافظة على روابط التجارة والنقل مع البلدان الأكثر تضررا، بما يتيح الاستفادة في الوقت الملائم من جميع الجهود الرامية إلى احتواء تفشي فيروس إيولا داخل حدود المنطقة وغيرها، وعلى تطبيق البروتوكولات المناسبة في مجال الصحة

العامّة في الوقت نفسه. وإذ يقر مجلس الأمن بما يمكن أن يكون لتدابير الفحص المناسبة من دور هام في وضع حد لتفشي الفيروس، فإنه يعرب عن قلقه المتواصل حيال الأثر الضار المترتب عن عزل البلدان المتضررة نتيجة للقيود المفروضة على التجارة معها والسفر منها وإليها، وكذلك أعمال التمييز ضد مواطني سيراليون وغينيا وليبيريا ومالي، بما في ذلك الناجون من عدوى إيبولا وأسرهم أو المصابون بالمرض“.